AJRS
https://albalqajournal.ammanu.edu.jo/
المجلد (26) العدد (1) 2023
10.35875/ajrs1
الاستلام: 8/6/2022
القبول: 30/10/2022

مجلة البلقاء
للبحوث والدراسات

أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية العاملة بولاية القضارف)

محمد الأمين أحمد الماحي *[1]، ميمونة عمر محمد أحمد[2]
[1] معهد الإدارة العامة – أبها -المملكة العربية السعودية
[2] كلية القضارف التقنية - ولاية القضارف 0123676138

Almahim@ipa.edu.sa 0508107854 *

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر حوكمة المصارف بآلياتها الداخلية والخارجية على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية بعيّنة من المصارف العاملة بولاية القضارف. تكوّن مجتمع الدراسة من (52) مصرفيًا، تم اختيار عيّنة الدراسة ممن هم على رأس العمل باستخدام أسلوب العيّنة الطبقية العشوائية. استخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وحُللت البيانات باستخدام التحليل الإحصائي الـ SPSS وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد. أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، وأن مستوى تطبيق حوكمة المصارف، وجودة المعلومات المحاسبية جاء بدرجة مرتفعة. كما أنّ هنالك علاقة متوسطة لتطبيق آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، وأن تطبيق آليات الحوكمة الخارجية يفوق تطبيق آليات الحوكمة الداخلية بالمصارف المبحوثة، مع عدم وجود فروقات في مستويات تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، ومستوى جودة المعلومات المحاسبية يمكن إرجاعها لطبيعة المصرف (حكومي، خاص، مشترك) أو لمسمى البنك. بينما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في مستويات تطبيق الحوكمة يمكن إرجاعها لانتظام دورية انعقاد مجلس إدارة المصرف لصالح الانعقاد المنتظم. وفي ضوء النتائج، توصي الدراسة بتفعيل آليات حوكمة المصارف بوصفها أحد المجالات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، والتركيز على الآليات الخارجية للحوكمة كونها أكثر تأثيراً في جودة المعلومات المحاسبية مع تعزيز الجانب المرتبط بالملكية الإدارية للتنفيذيين بالقطاع المصرفي بوصفه أحد مجالات تعزيز التطبيق لآليات الحوكمة الداخلية.

الكلمات المفتاحية

الحوكمة، القضارف، المصارف، المصرفيّ، المعلومات المحاسبية، جودة.

AJRS
/https://albalqajournal.ammanu.edu.jo
Vol.(26) No.(1) 2023
10.35875/ajrs1
Received: 8/6/2022
Accepted: 30/10/2022

Al-Balqa Journal
for Research and Studies

The impact of bank governance on the quality of accounting information (A field study on a sample of Sudanese banks in Gadarif State)

Mohammad Al-Amin Ahmad Al-Mahi [1]* & Mammon Omar Mohamad Ahmad [2]
[1] Institute of Public Administration - Abha - Kingdom of Saudi Arabia
[2] Ministry of Finance - Geared State 0123676138

*0508107854 Almahim@ipa.edu.sa

Abstract

The purpose of the study is to assess how a sample of bank employees in the state of Gedaref perceived the impact of bank governance, including both internal and external procedures, on the accuracy of accounting information.

Adopting the stratified random sampling approach, the study population consisted of (52) bankers. The data were analyzed using SPSS statistical analysis, simple and multiple regression analysis, and the descriptive analytical survey approach, which was employed at the study. The findings revealed that there is a relationship between the level of bank governance application and the quality of accounting information and that this level is high. Additionally, there is a medium correlation between the use of governance mechanisms and the quality of accounting information, with external governance mechanisms being used more frequently than internal ones. There are no differences between the application levels of internal and external governance mechanisms or between the quality of accounting information levels that can be attributed to the nature of the bank (public, private, or joint).

The findings also revealed disparities in the implementation of governance that can be ascribed to the bank's board of directors' regular meetings as opposed to irregular ones.

In light of the findings, the study suggests activating bank governance mechanisms as one of the ways to improve the quality of accounting information, concentrating on external mechanisms of governance as being more influential in this regard, and strengthening the aspect related to the administrative ownership of executives in the banking sector as a way to improve the application of internal governance mechanisms.

Key words

Accounting information, Bankers, Banking, Gedaref, Governance, Quality.

المقدمة

تُعد المؤسسات المالية داعمًا أساسيًا لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، لما لها من دور فعال في إحداث برامج التنمية وقيادتها، وتوجيه رؤوس الأموال، وتحفيز قطاعات الاقتصاد المختلفة للاستثمار؛ لذلك فإنّ تعزيز مجالات التنمية يقتضي تعزيز الفاعلية للمؤسسات خاصة مع تزايد معدلات الفساد المالي والإداري الذي أقعد المؤسسات عن تحقيق أهدافها ؛ مما جعل التوجه العالمي ينادي بضرورة محاربة الفساد وأشكال الممارسات الفاسدة (الكبيسي، 2005، 104)، بالإضافة إلى أنّ صيغ تكوين شركات المساهمة العامة وانفصال ملكيتها عن ملاكها وسعت الفجوة بين الجهات الرقابية والتنفيذية وأظهرت تحديات الوكالة (حماد ، 2004، 68) الأمر الذي خلق ظروفًا مواتية لإيجاد آليات فعالة تضمن تعزز ثقة المعنيين ولاسيّما أنّ طبيعة دور الوساطة الذي تقوم به المؤسسات المصرفية بين الممولين والمستثمرين يعتمد بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي جعل التنفيذيين، وفي إطار أعمالهم الداخلية، يدركون أهمية المعلومات الجيدة ومدى قيمتها في تعزيز مركزهم التنافسي، وتحسين مستوى خدمات مؤسساتهم، وزيادة موثوقيتها ، وكيف أنّ المعلومات تؤثر، وبشكل كبير، في توجهات المستفيدين وسلوكياتهم من الخدمات المصرفية (Carlson & O'Cass, 2010)، أما على المستوى الخارجي، فقد برز دور الأجهزة الرّقابية ولجان مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني في بحثهم عن الآليات التي تمكنهم من ممارسة أساليب رقابية فعالة تضمن مستويات عالية من الإفصاح والشفافية، الأمر الذي جعل من الحوكمة ومبادئها توجهًا عامًا لتعزيز الثقة والرقابة والشفافية ؛ وبالرغم من إشاعة مبادئ الشفافية يظل عدم القدرة على فهم المعلومات المحاسبية وتفسيرها أحد التحديات التي ترتبط باتخاذ القرارات (Yan and Child, 2004) الأمر الذي يزيد حجم الأعباء على منتجي المعلومات المحاسبية ومعديها لاستيفاء متطلبات ذوي الصلة باختلاف توجهاتهم واهتماماتهم ومصالحهم (هلالي وخديجة، 2016) فالمعلومات الجيدة تحتاج لنظام معلومات متكامل ومواكب ومتوافق مع طبيعة العمل المصرفي ومستخدمي المعلومات بالصورة التي تحقق فاعلية قرارات ذوي المصلحة (عبد الرحمن ،2012). بيد أنّ الحكم بجودة المعلومات المحاسبية يحتاج إلى توافق كل من معديها بالصورة التي تمكنهم من ترشيد قراراتهم التشغيلية (الحيالي وآل غزوي،2015) ومستخدميها بالصورة التي تُمكن المستثمرين والمُقرِضين والدائنين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور من قراءة الوضع الحالي والمالي، والتغيرات وأثرها على المؤسسة وذوي الصلة بعملها (علاوي ،2012) وأيضا من منطلق توافقها مع المعايير الدولية IASI ,GUG ولعل التعدد والتنوع لمستخدمي المعلومات يجعل مُعدي هذه المعلومات أمام تحدي استيفاء شروط الجودة أمراً في غاية الأهمية والتعقيد (ياسمينة وعبدالكريم،2018).

مشكلة الدراسة

شهد العالم إبان السبعينيّات هزات مالية كبيرة كادت أن تُطيح بالكثير من المؤسسات المالية العريقة ولعل أزمة شركتي Ernon و-World Com الأمريكيتين للاتصالات اللتين أثبتت نتائج التحليل اللاحق لديهما أنّ السبب الأساس لهذه الأزمة يتمثل في الفساد المالي والإداري، كما أنّ غياب الشفافية وعدم المصداقية وسع الفجوة بين الملاك والتنفيذيين والأجهزة الرقابية، وجعل ثقة المستثمرين في القوائم المالية ومحتواها محدودة، مما قلل فرص الاعتماد عليها، وبالرغم مما يبذله معدو التقارير المالية من جهود لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، إلا أنّ واقع مشكلات السوق المالية تبرز قصور تلك المعلومات، وعدم مقدرتها على إيفاء متطلبات مستخدميها(اليزد وآخرون، 2013)، كما أنّها لا تترجم الواقع بالشكل الصحيح (أبو عمرية وآخرون، 2020). كما تؤكد الدراسات أنّ الممارسات المالية غير السليمة في الجهاز المصرفي، وضعف تطبيق الحوكمة كانت سببا أساسيا في ضعف الشفافية، وعدم التعامل الفعّال مع المتغيرات وإدارتها (نصر ،2016). حيث تبرز الدراسات الأثر الإيجابي الذي تلعبه الحوكمة في تعظيم ثقة مستخدمي القوائم المالية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضمان الإفصاح الكافي في الوقت الملائم عن كل الأمور المهمة أحمد (2010). بالإضافة إلى دور الحوكمة في تعزيز الوضع التنافسي في سوق الأوراق المالية. عبد الوهاب (2014). كما أنّ العلاقة بين الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية تبادلية (Byard et al., 2006) حيث يؤثر كل منهما على الآخر(Wang, 2008) وبالرغم من أهمية حوكمة القطاع المصرفي إلا أنّ بعض الدراسات كدراسة كحيلي (2014) تشير إلى محدودية تطبيق إجراءات الحوكمة، وبالقدر بذاته تشير دراسة نصر الله (2014) إلى أنّ تطبيق الحوكمة بقطاع المصارف تكتنفه مجموعة من العقبات التي تحد من تطبيق الحوكمة مُمثلة في ضعف درجة الأمان في نظم المعلومات، ونقص الكوادر المتخصصة في تقنية المعلومات، كما أنّ انخفاض المستوى الثقافي المحاسبي والمالي للمساهمين أسهم بشكل كبير في إعاقة تطبيق قواعد الحوكمة. نوري (2013)، علاوة على افتقار مجالس الإدارات لقواعد الحوكمة وأسس تطبيقها أسهم بشكل كبير في ضعف التقارير المالية

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

(اليزد وآخرون ،2013) ومن ذلك، فإنّ أهمية القطاع المصرفي، كونه الممول الأساسي للمؤسسات العامة والخاصة من خلال توفيره للسيولة والائتمان، فإنّ سلامة معاملاته وكفاءة نظم إدارته وفاعليتها توفر أساسًا سليمًا لاقتصاد فعّال تحكمه نظم الضبط والرّقابة والالتزام (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014) ولعل طبيعة هذا القطاع وأهميته ومحدودية الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة خاصة في البيئة السودانية ، وما أوصت به دراسة البشير (2020) ودراسة عبدالله وفقير (2020) بضرورة تحسين جودة المعلومات بالمصارف السودانية، ونشر آليات تطبيق الحوكمة وتعزيزها وترسيخها، وما خلصت إليه دراسة نصر الله (2014) والتي أبرزت المشكلات المرتبطة بحوكمة المصارف بولاية القضارف، وعليه، فإنّ ما سبق دفع الباحثين للبحث حول الآليات الخاصة بتطبيق الحوكمة بالقطاع المصرفيّ وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية. ومن ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: هل للحوكمة المصرفية أثر على جودة المعلومات المحاسبية؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما واقع تطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة المصارف لعيّنة المصارف السودانية بولاية القضارف؟
2. ما واقع جودة المعلومات المحاسبية لعيّنة من المصارف السودانية بولاية القضارف؟
3. ما أثر تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على جودة المعلومات المحاسبية؟
4. هل توجد فروق في مستويات حوكمة المصارف وجودة المعلومات المحاسبية للمصارف يمكن إرجاعها إلى اختلاف (الفرع، صفة المصرف، دورية انعقاد المجلس) للمصارف السودانية بولاية القضارف؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من اعتبارات علمية وعملية من أبرزها:

الأهمية العلمية

تسهم الدراسة من الناحية العلمية في معالجة جانب النقص الذي تعانيه المكتبة السودانية في تناولها لدور آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وعلاقة هذه الآليات بجودة المعلومات المحاسبية كما أن الدراسة تعد مدخلا لتطوير أدبيات الفكر المحاسبي التي تركز على تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية خاصة وأن المعلومات أصبحت ضمن الأصول اللازمة لخلق الميزة التنافسية للمؤسسات الأمر الذي يؤكد ضرورة وضع معايير فعالة لإنتاج وعرض وتقديم المعلومات المحاسبية.

الأهمية العملية

1. تقييم واقع تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية بالمصارف المبحوثة.
2. إبراز نقاط القوة وفرص التحسين لتعزيز ممارسة محاور الدراسة بالمصارف السودانية بولاية القضارف.
3. توفير بيانات مسحية ترشد وتوجه تصرفات متخذي القرار والجهات التنظيمية والرقابية لعمل الجهاز المصرفي.

أهداف الدراسة

1. التعرف على واقع تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية بولاية القضارف.
2. التعرف على مستوى جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية بولاية القضارف.
3. قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية بولاية القضارف.
4. التعرف على ما إذا كانت هنالك فروقات في مستويات حوكمة المصارف وجودة المعلومات المحاسبية للمصارف يمكن إرجاعها إلى اختلاف (الفرع، صفة المصرف، دورية انعقاد المجلس) للمصارف السودانية بولاية القضارف.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتفسير موضوعات الدراسة وتحليلها ؛ إذ اعتُمد على استبانة (ليكرت الخماسى Likart Scale)، كمصدر أولي لجمع البيانات والمعلومات ، فيما اعتُمد على المصادر الثانوية ممثلة في الكتب والبحوث والدوريات ؛ لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الحد الموضوعي: يتناول حوكمة المصارف عبر آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات المحاسبية من حيث المفاهيم

والخصائص والمبادئ ، وبما يتوافق مع ظروف بيئة الدراسة .

الحد المكاني: المصارف العاملة بولاية القضارف بشقيها العام والخاص أو المشترك من خلال استقصاء آراء العاملين في هذه المصارف.

الحد الزماني: العام2022 م.

المحور الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول المحور الثاني الجانب النظري لموضوعات الدراسة وهي حوكمة المصارف وجودة المعلومات المحاسبية والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة.

حوكمة المصارف

مفهوم الحوكمة: تستند الحوكمة في ركائزها الأساسية على الحكم الرشيد الذي تسوده أجواء الشفافية والمساءلة والمشاركة، ولعل هذا المثلث بالرّغم من بساطة تكوين أضلاعه إلا أنّه يحوي عددًا من المحاور التي تستخدم معيارًا للحكم على فاعلية نظم الحوكمة في المؤسسات (الزغبي، 2016، 10) حيث عـرّفتها منظمة التمويل الدولية على أنّها" النظام الذي يتم خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (عبد الرزاق ،2011، 76)، وأنّها "نظام بمقتضاه تُدار المؤسسات وتراقب (Adrian, 1992, 14) فيما تعني الحوكمة المصرفية تلك الطريقة التي يُدار بها المصرف من مجالس الإدارات والإدارة العليا للمصرف من خلال وضع الاستراتيجيات وآليات العمل اليومي، وتحديد مستويات المخاطر المصرفية، وتحقيق مصالح ذوي الصلة بالمصرف ومواءمة عمليات المصرف مع البيئة التي يعمل فيها (Basel, 1999) كما أنّها تعني تطوير هياكل المصرف الداخلية بما يضمن توافر الشفافية وفرص تطوير الأداء (أمجد، 2012).

أهداف الحوكمة المصرفية

تحدد أساليب الحوكمة، وبدرجة كبيرة، مصير المصارف ومصير اقتصاديات الدول، (خالد، 2005) كما أنّ العولمة بانعكاساتها المختلفة زادت من الحاجة إلى قواعد لحوكمة المصارف لمساعدة المصارف، وتعزز مقدرتها على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، وتحسين عمليات إدارة المصارف من خلال وضع إستراتيجية فعّالة للمصرف (يوسف،2007)، كما أنّ التطبيق السليم لحوكمة المصارف يُحسّن من التقارير المالية، ويُعزّز مستويات الشفافية، ويزيد القدرة التنافسية للمصرف (بن حسين، 2015) فيما يقلل تطبيق الحوكمة المصرفية من ظهور فرص الفساد، ويُعزز فرص الاستثمار ويضمن بقاء رؤوس الأموال على مستوى الدولة بما يدفع عجلة الاقتصاد والتنمية (الحيالي وآل غزوي، 2015) كما تحسن حوكمة المصارف من الكفاءة الاقتصادية للمصارف بإيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف. كما تضمن عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه. وتُعد بمنزلة أداة لتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة، ورفع درجة الثقة بما يدعم استقرار المصارف، ويُقلل من احتمالات حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال (نسمان، 2009).

مبادئ الحوكمة

ترتكز الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تتمثل في وجود إطار فعّال للحوكمة يضمن الحدود العامة والمجالات التي تضبط عمل المؤسسة بما يتوافق مع القوانين والتشريعات، ويحدد المسؤوليات والصلاحيات وآليات الضبط والرّقابة والتقييم والمساءلة وحقوق المساهمين وأدوارهم الرئيسة في التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في المؤسسة مع المعاملة المتساوية للمساهمين، بما يضمن حفظ حقوقهم ضد الانتهاك والتعدي دونما أي تمييز ، مع تحديد دور أصحاب المصلحة في تحديد كيفية عمل المؤسسة وكيفية اتخاذها لقراراتها مع ضرورة الإفصاح والشفافية عن عمليات المؤسسة الداخلية والخارجية، ومسؤوليات مجلس الإدارة من خلال حماية المؤسسة ومساهميها بصياغة التوجهات الإستراتيجية والمتابعة والتقييم والتصحيح للممارسات التنفيذية (التهامي والقرشي، 2010).

آليات حوكمة الشركات

تشير آليات الحوكمة إلى مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها بهدف ضبط وترشيد وتوجيه ورقابة التصرفات (راضي، 2011 ،444)، ويمكن تناول هذه الآليات في شكل آليات داخلية وآليات خارجية (الخضيري، 2005، 31)، (حماد ،2004 23).

آليات الحوكمة الداخلية

- مجلس الإدارة : حيث يُعد مجلس الإدارة وتكوينه من أهم

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

آليات دعائم تطبيق الحوكمة (نصر، 2016). من خلال الاختيار السليم لأعضاء مجالس الإدارات وتوجيه جهودهم نحو استيفاء متطلبات متلقي الخدمات مع عدم الخلط بين الوظائف التنفيذية والرقابية، وأن يكون حجم المجلس مناسبًا. صادق (2010) وأن تكون المسؤوليات والصلاحيات محددة. هاشم (2009). (أحمد،2010، 164).

- المساءلة والمساواة وضمان تكافؤ الفرص للجميع للحصول على الخدمات والاطلاع على المعلومات ذات الصلة داخل المؤسسة وخارجها، كما ترسخ المساءلة لحق المستويات الإدارية الأعلى في استيضاح الإدارة التنفيذية لتقديم التوضيحات اللازمة حول كيفية استخدامهم لصلاحياتهم وتصريفهم لواجباتهم (الزغبي، 2016).
الشفافية لكل العمليات المرتبطة بأعمال مجلس الإدارة والتنفيذيين حيث تُعد الشفافية من أهم الآليات التي تقوم عليها الحوكمة (أبو نازل، 2017)، ويُقصد بالشفافية حصول المستخدم الخارجي على المعلومات نفسها التي تكون لدى الإدارة، مما يجعلهم قادرين على الرّقابة على عمليات الإدارة (Frank &Thomas, 2004 , 871).

- هيكل الملكية وكبار المساهمين: إنّ تركيز الملكية في أيدي قلة محدودة سيؤثر سلبًا أو إيجابًا على توجهات المصارف وسياساتها من خلال امتلاكهم ومعرفتهم بأساليب الرقابة، ومركزتهم للسلطة، وعدم تشتتها بين مجموعة واسعة من المساهمين كما أنّها في الوقت ذاته قد تكون ذات أثر سلبي عندما يستغل كبار المساهمين صلاحياتهم في القروض والاكتتاب مما قد يتعارض مع المالكين والمودعين مثلاً. (عويس، 2011). (Nguena et al., 2001).

الآليات الخارجية للحوكمة:

- الحماية القانونية: وهي منظومة من القوانين التي تحكم نشاط المصارف حيث يحصل المساهمون والدائنون على مجموعة متنوعة من أشكال الحماية القانونية التي تختلف باختلاف البلدان، بما يضمن عدم نزع الملكية من المديرين والمساهمين المسيطرين. عيسى (2013)

- الإشراف والرقابة التنظيمية: وتعني خضوع المصرف لإشراف تنظيمي عالٍ من خلال جهات أخرى تراقب مستويات السيولة والائتمان والكتلة النقدية وغيرها من الأمور التي تنظم عادة عبر وزارة المالية والبنوك المركزية. الرّحيلي (2015).

- السوق لرقابة الشركات: يعد السوق إحدى آليات الرقابة الخارجية؛ إذ إنّ فشل الآليات الداخلية قد يخلق الملاذ الآمن للرقابة عبر آليات السوق وما تخلقه من ظروف ومعايير وتوجهات. الرحيلي (2015).

- المنافسة في سوق المنتج: إنّ المنافسة في سوق السلعة أو الخدمة يمكن أن تعمل كآلية خارجية لضمان تطبيق آليات الحوكمة الخارجية، حيث إنّ المؤسسات ذات الأداء المتدني والإدارة غير الفعالة سوف تُجبر على الخروج من السوق رضا (2009).

- سوق العمل الإداري فالحكم على كفاءة المديرين وتحفيزهم ومحاسبتهم وتغييرهم قد تحكمه معايير الجدارة للمديرين في سوق العمل، مما يجعل المديرين أكثر حرصًا على الانضباط والتميز في العمل الإداري، ومن ثم تعد آليات سوق العمل الإداري أحد مجالات الحوكمة الخارجية.

- دور أصحاب المصالح الذين يشملون كل من يؤثر ويتأثر بعمليات المصرف من مساهمين ومودعين ودائنين وعاملين ومنظمين ومجتمع محلي ومجهزين وعملاء بما يمنع أية تعاملات تضر بهم. رضا (2009).

جودة المعلومات المحاسبية

تُعرف المعلومات المحاسبية بأنّها مجموعة من البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها صالحة للاستخدام بالنسبة لمستقبليها أو مستخدميها وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات، ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.(جمام ودباش، 2016) كما عرفت بأنّها الامتثال لتلك القواعد التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بصورة تعكس حقيقة واقع حسابات المؤسسة وأهمية أحداثها المسجلة (Ce-line, 2009) ولما كان الحديث عن الجودة يشير إلى استيفاء متطلبات المستفيدين (رضوان، 2012) فإنّ جودة المعلومات تتحقق حينما تلبي

المعلومات توقعات مستخدميها الحالية والمستقبلية وتفوق توقعاتهم.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تعتمد فائدة المعلومة المحاسبية لمستخدمها على مجموعة من العوامل المرتبطة بطبيعة الاستخدام للمعلومة ومصدر المعلومة وموثوقيتها وأثر استخدامها والقدرة على تحليلها وتفسير مضمونها، ومن أبرز الخصائص التي تعبر عن جودة المعلومات ما أوردها المجلس الأمريكي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية والمالية FASB مقسما إياها إلى خصائص رئيسة وخصائص ثانوية (القاضي وابوزلطة، 2010). (الملاءمة، التعبير الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم والتكلفة والعائد. البديري (2017). ومن ذلك يمكن إيراد الخصائص في الاتي:

الخصائص الرئيسة

تتمثل في خاصيتي الملاءمة والموثوقية. السيد (2015) حيث تتحقق الموثوقية في المعلومة المحاسبية عندما تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاستخدام متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال مساهمتها في تقليل البدائل أمام متخذ القرار، وقدرتها على توجيه متخذ القرار نحو أحد البدائل دون الآخر. (خليل، 2009 ، رضوان،2012) بينما تقتضي الملاءمة أن يكون توقيت المعلومة مناسبًا زمنيًا مع قدرة المعلومة على التنبؤ بالمستقبل، ومقدرتها على إحداث توقع للنتائج المحتملة (رضوان،2012) مع توافر الثقة في المعلومة بخلوها من الأخطاء والتناقض حيث تكون حيادية وواقعية غير منافية للواقع مع قابلية التحقق من صحتها. (إسماعيل ونعوم ،2012).

بينما تتمثل الخصائص الثانوية في القابلية للمقارنة والاتساق، فالثبات والاتساق يشير إلى استخدام الطرق ذاتها والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى (الجعارات،2012) مع إبراز أي تغيير في طرق عرض المعلومات المحاسبية وأثر ذلك على طبيعة المعلومات Ahmed (2007)، بينما تشير القابلية للمقارنة إلى إمكانية عرض المعلومات بالطريقة التي تمكن من تكوين رأي وتوجه عام متفق عليه بالرغم من اختلاف طبيعة المصارف وآليات عملها ونتائج أدائها (حسن، 2017).

مقاييس جودة المعلومات (البديري، 2017)

- الدقة فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها.
- المنفعة وتتحقق عندما تكون المعلومة صحيحة وسهلة الاستخدام.
- الفاعلية وتتحقق عندما تمكن متخذ القرار من تحقيق الأهداف وفقا للمعلومات المتاحة.
- التنبؤ بالمستقبل فتتحقق جودة المعلومة المحاسبية بازدياد قدرتها التنبؤية وخفض مستويات اللا يقين وعدم التأكد.
- الكفاءة وتتحقق عندما تكون تكلفة إعداد المعلومة منخفضة مقارنة مع المكاسب التي تحققها.

الدراسات السابقة

بالرغم من شح الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة المصارف في بيئة المصارف السودانية إلا أنَ الدراسة استفادت من سابقاتها في صياغة الجانب النظري، وأداة الدراسة وفروضها، والوقوف على واقع المشكلة وربطها بالدراسة الحالية، وفيما يلي عدد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، وسيتم عرضها من الأقدم إلى الأحدث:

أ. دراسة (Klai, 2011) بعنوان حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات التونسية حيث هدفت الدراسة بحث أثر آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى كبر حجم مجالس الإدارة مع عدم وجود ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة مع غياب استقلالية مجلس الإدارة وارتفاع نسبة تركيز الملكية كما أبرزت الدراسة وجود أثر لآليات الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ب. دراسة (Hassan, 2011) بعنوان "حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية " دراسة حالة البنوك النيجيرية. هدفت الدراسة تحديد أثر آليات الحوكمة على جودة التقارير، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنّ الزام البنوك النيجرية بتطبيق آليات الحوكمة يتم بدرجة متوسطة، وإنّ أثر آليات الحوكمة ممثلة في (مجلس الإدارة واستقلاليته وملكية المؤسسة) يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية في البنوك النيجيرية.

ت. دراسة نوري (2013). تناولت الدراسة معوّقات تطبيق قواعد الحوكمة في شركات المساهمة العامة السودانية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ انخفاض المستوى الثقافي المحاسبي والمالي للمساهمين

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

يؤثر سلباً على تطبيق قواعد الحوكمة مع التأكيد على أهمية دور المُراجع الخارجي في تفعيل قواعد الحوكمة، وأنّ المعوقات البشرية والتكنولوجية لها أثر سلبي على سلامة رأس مال الشركة وهيكل إدارتها ونظام الرقابة والمراجعة فيها.

ث. دراسة عقاري وأبو سليمه (2013)، بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، والتي هدفت إلى توضيح تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ تطبق الحوكمة يعزز من ثقة المستثمرين، ويرفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية حيث إنّ الدافع الأساسي لتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وإحكام الرقابة عليها من خلال تحقيق المساءلة والرقابة، والسعيّ نحو تطوير معايير المحاسبة والمراجعة وتطبيقها ، وتفعيل دور كل من مراجع الحسابات الخارجي والداخلي ولجان المراجعة لتحقيق الإفصاح والشفافية في هذه المعلومات والارتقاء بمستوى جودتها.

ج. دراسة (Fares & Jamil, 2013) تناولت الدراسة تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجُمعت البيانات من خلال استبانة طُبّقت على مجتمع الدراسة الذي يبلغ 50 شركة صناعية، تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها وجود وعي كامل لمصممي ومستخدمي البيانات المالية بمفهوم حوكمة الشركات، كما وجد أنّ هناك تنفيذًا فعالًا لمبادئ حوكمة الشركات يؤثر على جودة التقارير المالية، ويجعلها أكثر دقة وجودة في دراسة المجتمع.

ح. دراسة اليزد وآخرين (2013) التي هدفت لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع بيانات الدراسة اعتمادا على الاستبيان الذي وزع على الشركات المدرجة في بورصة سوق عمان للأوراق المالية لعدد 75 استبانة وخلصت الدراسة إلى قصور إلمام أعضاء مجلس الإدارة واتجاهاتهم نحو الحوكمة كما أن للحوكمة تأثيرا مباشرا على جودة المعلومات المحاسبية.

خ. دراسة كحيلي (2014) تناولت الدراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، توصلت الدراسة إلى تطبيق محدود لمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات المبحوثة كما تساهم الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الاعتماد على إجراءات المراجعة الداخلية ودورها في تدعيم المعلومات بالمصداقية والموثوقية.

د. دراسة عبد الوهاب (2014) تناولت الدراسة أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية). توصلت الدراسة إلى أنّ تطبيق مفهوم الحوكمة يساعد على وجود نظام محاسبي فعّال يراعي مصلحة أصحاب المصالح كافة ، كما تتميز المؤسسات التي تطبق الحوكمة بمعلومات محاسبية أكثر جودة من غيرها.

ذ. دراسة نصر الله (2014) تناولت الدراسة معوّقات تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية العاملة بولاية القضارف. تمثلت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات: هل هنالك معوقات بشرية تواجه تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف بولاية القضارف؟ ما المعوقات التنظيمية التي تواجه تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف بولاية القضارف؟ هل هناك معوقات تكنولوجية تواجه تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف بولاية القضارف؟ وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنّ عدم المساءلة العادلة أثّر سلباً على عملية الحوكمة، كما أنّ قلة تدريب الكادر البشري أثر على أدائهم، وأنّ عدم توفر خطط مستقبلية للعمل أثّر سلباً على الحوكمة، فضلًا عن تعيين أشخاص في مناصب حيوية دون توفر الكفاءة يعيق الحوكمة، وأنّ ضعف درجة الأمان في نظم المعلومات أدى إلى ضعف عمليات الحوكمة، وكذلك نقص الكوادر المتخصصة في تقنية المعلومات أدى إلى ضعف عملية الحوكمة، وأيضًا عدم التحديد الواضح للمسؤوليات أعاق عملية الحوكمة.

ر. دراسة الحربي (2021) التي هدفت قياس أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق المال السعودي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي طبقت الدراسة على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي لعدد 10 بنوك وأظهرت نتائج الدراسة أنّ التقارير في سوق المال السعودي تتميز بجودة مرتفعة، بينما أبرزت النتائج وجود أثر للالتزام بتطبيق آليات تركز الملكية، وحجم المجلس،

واستقلالية لجنة التدقيق حيث إنّ هذه الآليات فسرت 49.6% من التغيير في جودة التقارير المالية، بينما لم تبرز نتائج التحليل وجود أثر لكل من استقلالية المجلس وازدواجية منصب الرئيس ودورية اجتماع لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية.

ز. دراسة العابدي (2016) حيث هدفت الدراسة اختبار العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المحاسبية.

س. دراسة Onuorah et al. (2016) بعنوان حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية لدى البنوك النيجيرية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين جودة التقارير والحوكمة ممثلة في حجم وخبرة واستقلالية مجلس الإدارة وجودة التدقيق بنسبة 47.9% كما يوجد أثر إيجابي لحجم المجلس وخبرته وجودة التدقيق على جودة التقارير المالية بنسبة 29.5%.

ش. دراسة الطويل وآخرين (2018) هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع حوكمة تكنولوجيا المعلومات و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الفلسطينية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى: وجود دور إيجابي ذي دلالة إحصائية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط استجابات المبحوثين حول دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تُعزى للمتغيرات (طبيعة العمل، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة.

ص. دراسة شهيد والعيسى (2018) التي هدفت لقياس أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على سوق المال السوري، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أنّ الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة يتم بنسبة 80% بينما تتمتع التقارير بجودة منخفضة بنسبة 42% مع وجود أثر للحوكمة على جودة التقارير المالية.

ض. دراسة عبد الله وفقير (2020) والتي هدفت قياس دور حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في منظمات الأعمال، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمجتمع دراسة بلغ (151) مفردة خلصت الدراسة الى أنّ هنالك دورًا واضحًا لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الحوكمة لذوي الارتباط.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما عرضه من دراسات سابقة، اتضح على حد علم الباحثيْن ندرة الدراسات التي تناولت الظاهرة في البيئة السودانية عدا عبدالله وفقير (2016) ودراسة نصر الله (2014) التي تناولت معوقات تطبيق الحوكمة ، كما أنّ أغلب الدراسات ربطت بين الحوكمة وجودة التقارير المالية مثل دراسة (Klai, 2011; Hasan, 2011; On-uorah et al., 2016) و دراسة اليزد وآخرين (2013)، والحربي (2021)، وشهيد والعيسى (2018) وعبدالله والفقير(2020) حيث تعد التقارير بمثابة المخرج لعملية معالجة البيانات ، في حين يُلاحظ أنّ دراسة عبدالوهاب (2014) أُجريت في البيئة السودانية في بيئة غير مصرفية عدا دراستي نصر الله (2014) و (Ramiz and Mangla, 2010) اللتين بحثتا الحوكمة في القطاع المصرفي وبذلك تتفق الدراسة مع سابقاتها من الدراسات في جوانب، وتختلف عنها في مجموعة من الجوانب وهي :

متغيرات الدراسة : اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لمتغير الحوكمة، بينما تفرّدت الدراسة عن أغلب الدراسات في تناولها للمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية التي اتفقت فيه مع دراسة عبدالوهاب (2014) ودراسة و2010 (Ramiz and Mangla) بيد أنّ الدراسة الحالية تتناول المتغيرات في بيئة مختلفة عن سابقاتها، حيث تدرس الظاهرة في بيئة المصارف السودانية.

مدة الدراسة: تمت الدراسة خلال العام 2022م الأمر الذي يعكسها بوصفها امتدادا لسلسلة الدراسات التي شملت الفترة ذاتها في العشرينيات، مما يعكس اهتماما متعاظمًا بموضوع الدراسة، ويؤكد أهمية موضوعات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية .

المحور الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإجراءات الميدانية التي اتبعها

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

الباحثان التي تشتمل على منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة، وإجراءات إعداد أداة الدراسة وتطبيقها، وكيفية تنفيذ الدراسة، وصدق أداة الدراسة وثباتها، والأساليب الإحصائية الوصفية التي استُخدمت في تحليل نتائج تساؤلات الدراسة وتفسيرها ومناقشتها ، وهي كما يأتي:

منهجية الدراسة

بما أنّ الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية التي تحلل وتدرس الحقائق ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، فإنّ الدراسة تستخدم المنهج الوصفي المسحي للإجابة على تساؤلات الدراسة وبحث فروضها كونه يصف المشكلة ويعبر عنها كما وكيفاً لبيان خصائصها من خلال جداول تصف طبيعة المشكلة وارتباطاتها وتفسيراتها.

مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من (62) عاملًا يمثلون إجمالي العاملين بالمصارف المبحوثة بولاية القضارف- بعد استبعاد الفئة العمالية والكوادر المتعاقدة والمساعدة – وذلك حسب السجلات الرسمية لقوائم الموارد البشرية بمصارف عيّنة الدراسة للعام 2022. وبالتطبيق على معادلة حجم العيّنة لساميون بلغ حجم العينة (52) مصرفيًا. (خضر، 2013). حيث تم جمع البيانات بالتعاون مع إدارة المصارف خلال مدة استمرت من (13 نوفمبر2021م وحتى الثاني من يناير 2022م) وتم استرداد (56) استبانة منها وبعد تدقيقها استبعد منها (5) لعدم اكتمال إجابتها ليصبح عدد المستجيبين (51) بنسبة استجابة (95%)، والجدول (1) يُبرز وصف مجتمع الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية والوظيفية، حيث كان توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق الجدول (1).

يتضح من الجدول (1) لتوزيع عيّنة الدراسة حسب المؤهل العلمي: أنّ حملة درجة الدكتوراه بلغت نسبتهم (11.8)% وأنّ حملة البكالوريوس بلغت نسبتهم (54)% بينما بلغت نسبة حملة مؤهل فوق الجامعي (11.8)%، وبلغت نسبة المؤهلات العلمية ثانوي فأقل (17.6)%، ولعل هذا يعكس أمرين أولهما اهتمام قطاع المصارف بتأهيل الكادر الوظيفي وتنميته وفقا لمقتضيات طبيعة عمله، كما يؤكد أنّ الإجابات في الاستبانة تمت من قبل أفراد مؤهلين علميًا لذلك آراؤهم يُعتد بها. بينما كانت سنوات الخبرة لمجتمع الدراسة الذين تقل خبرتهم عن (5) أعوام (19.6)%، والذين تتراوح خبرتهم بين 6 إلى 10 سنوات كانت نسبتهم(13.7) % أما الذين تتراوح خبرتهم بين 11 إلى 15 عامًا فكانت نسبتهم (27.5) % فيما بلغت نسبة من تراوحت خبرتهم بين 16 - 20 عامًا (23.5) % وكانت نسبة الذين تزيد خبرتهم عن 20 عاماً (15.7)% الأمر الذي يعكس أنّ الإجابات تمت من أفراد مؤهلين وظيفيًا ويتمتعون بالخبرة العملية. وفيما يتعلق بمستوى الوظيفة يُلاحظ أنّ (52.9)% من مجتمع الدراسة تعتبر وظائفهم تنفيذية، بينما وجد أنّ (48.1%) تعتبر وظائفهم في المستوى الإشرافي، بينما يُظهر تحليل بيانات الدراسة حول طبيعة المصرف أنّ مصارف القطاع الحكومي تمثل نسبتها (13.7)% بينما كانت نسبة المصارف الخاصة (72.5)% بينما كانت نسبة المصارف التي تحمل طابع الشراكة بين القطاع العام والخاص تمثل (13.7)% ولعل ذلك يتسق مع سياسات القطاع الحكومي في إطار تنفيذ الخصخصة وتحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات خاصة أو شبه خاصة . بينما يُظهر تحليل بيانات الدراسة حول انتظام اجتماعات مجالس الإدارة أنّ (56.9) % يرون أن المجلس منتظم في عقد اجتماعاته بصورة دورية راتبة ، بينما يرى ما نسبتهم (35.7)% أنّ الاجتماعات منتظمة إلى حد ما و يرى ما نسبتهم (7.8)% أنّ اجتماعات مجلس الإدارة غير منتظمة في انعقادها.

أداة الدراسة

قام الباحثان بتصميم أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة بالقطاع المصرفي وأساليب قياسها ومنها دراسة نبيل (2011) وعابي (2016) وكذلك دراسات جودة المعلومات المحاسبية (إسماعيل ونعوم، 2012)، عرفة و مليجي (2014)، حيث اشتملت أداة الدراسة على قسمين:

- القسم الأول تضمن خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الشخصية والوظيفية (مستوى الوظيفة، سنوات الخبرة، الفرع، المؤهل، طبيعة المصرف، انعقاد المجلس).

- القسم الثاني أداة قياس مستوى موضوع الحوكمة بالقطاع المصرفي وجودة المعلومات المحاسبية، حيث اشتملت الأداة على (41) فقرة. كما تم اعتماد المعيار الإحصائي الآتي لتفسير المتوسطات الحسابية لقياس المتغيرات الوصفية للدراسة لأفراد مجتمع الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة، وكذلك على كل محور من محاورها. ويوضح الجدول (2) تقديرات طول فئة الاستبانة

وقد تم حساب طول الفئة من خلال (أكبر قيمة-أصغر قيمة)/(الفئات

جدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعًا للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
مستوى الوظيفة	إشرافي	24	47.1
	تنفيذي	27	52.9
	المجموع	51	100.0
سنوات الخبرة	خمس سنوات فأقل	10	19.6
	من 6 إلى 10سنوات	7	13.7
	من 11 إلى 15سنة	14	27.5
	من 16 إلى 20 سنة	12	23.5
	20 سنة فأكثر	8	15.7
	المجموع	51	100.0
الفرع	البنك الزراعي السوداني	16	31.4
	البنك العقاري	9	17.6
	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	9	17.6
	بنك العمال الوطني	5	9.8
	مصرف المزارع التجاري	7	13.7
	بنك الخرطوم	1	2.0
	أم درمان الوطني	4	7.8
	المجموع	51	100.0
المؤهل	ثانوي فأقل	9	17.6
	جامعي	28	54.9
	دبلوم فوق الجامعي	6	11.8
	ماجستير	2	3.9
	دكتوراه	6	11.8
	المجموع	51	100.0
اجتماع المجلس	منتظم	29	56.9
	لحد ما	18	35.3
	غير منتظم	4	7.8
	المجموع	51	100.0
طبيعة المصرف	حكومي	7	13.7
	خاص	37	72.5
	مشترك	7	13.7
	المجموع	51	100.0

جدول (2) لتفسير تقديرات طول فئة الاستبانة وحسابها

المتوسط الحسابي	الحوكمة بالقطاع المصرفي، جودة المعلومات المحاسبية
من 1.00 – أقل من 1.88	منخفضة جدا
من 1.89 – أقل من 2.60	منخفضة
من 2.61 – 3.40	متوسطة
من 3.41 – 4.20	مرتفعة
من 4.21 – 5.00	مرتفعة جدا

عدد) = (5-1)/5=0.8

صدق أداة الدراسة

1. الصدق الظاهري: من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

الثبات: لحساب ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات "ألفا كرونباخ" الذي تظهر قيمه كما في الجدول (3) لمحاور أداة الدراسة .

يظهر من جدول (3) أنّ قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة بأبعادها المختلفة مرتفعة، فقد فاقت جميعها منفردة أو مجتمعة نسبة 70% وتعكس درجة عالية من الثبات، مما يدل على أنّها جميعا تتمتع بدرجة عالية من الثبات الذي يعزز من فرص الاعتماد عليها.

المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، تم بناء نموذج نظري لقياس الأثر المباشر لحوكمة المصارف متغيرا مستقلا على جودة المعلومات المحاسبية متغيرا تابعا، ومن ثم التحقق من صحة النموذج بالأدوات والأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العيّنة على العبارات.
2. ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
3. الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العيّنة.
4. معامل الارتباط والانحدار الخطي البسيط.

عرض بيانات الدراسة وتحليلها

فيما يلي عرض لنتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة التي جاءت على النحو الآتي:

أولاً: تساؤلات الدراسة

إجابة السؤال الأول: حول واقع تطبيق الحوكمة بآلياتها الداخلية والخارجية للمصارف المبحوثة بولاية القضارف.

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول واقع الحوكمة بالقطاع المصرفي من

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

جدول (3) معامل الثبات لمحاور استبانة الدراسة وأبعادها

الحوكمة بالقطاع المصرفي				جودة المعلومات المحاسبية	
مجالات مقياس الآليات الداخلية لحوكمة المصارف	**معامل ألفا كرونباخ**	**مجالات مقياس الآليات الخارجية لحوكمة المصارف**	**معامل ألفا كرونباخ**	**مجالات مقياس**	**معامل ألفا كرونباخ**
مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	0.646	الحماية القانونية	0.864	الدرجة الكلية لمقياس جودة المعلومات المحاسبية	0.924
المساهمون	0.772	الإشراف والرقابة التنظيمية	0.729		
الملكية الإدارية للمصرف	0.559	السوق ورغبات ذوي المصلحة	0.863		
المراجعة الداخلية	0.768	**الدرجة الكلية لمقياس آليات الحوكمة الداخلية**	0.907		
الدرجة الكلية لمقياس آليات الحوكمة الداخلية	0.879				
الدرجة الكلية للمقياس 0.944					

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور واقع الحوكمة بالقطاع المصرفي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	الآليات الداخلية لحـــوكـمـــة المـــصـــارف				
	1/ مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية				
1	يتشكل مجلس إدارتكم من عدد كبير من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.	4.27	0.896	2	مرتفعة جداً
2	يوجد فصل تام بين منصب رئيس مجلس إدارتكم، ومنصب المدير التنفيذي.	4.20	0.825	3	مرتفعة
3	مسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارتكم، والمدير التنفيذي للمصرف واضحة وغير متداخلة.	4.33	0.739	1	مرتفعة جداً
4	لا يتدخل مجلس إدارتكم في القرارات التنفيذية.	3.65	1.128	5	مرتفعة جداً
5	حجم صلاحيات المدير التنفيذي في مصرفكم تتناسب مع حجم مسؤولياته.	4.08	0.891	4	مرتفعة
	مستوى ممارسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لآليات الحوكمة الداخلية للمصارف.	4.09	0.547	---	مرتفعة
	2/ المساهمون				
1	يكون المساهمون على علم تام بالتفاصيل كافة عن أعضاء مجلس الإدارة قبل التصويت على انتخابهم.	3.94	1.066	1	مرتفعة جداً
2	يستطيع المساهمون ذوو التأثير تغيير تركيبة مجلس الإدارة .	3.43	1.253	4	مرتفعة جداً
3	يستطيع كبار المساهمين التأثير على لوائح ونظم البنك	3.51	1.206	3	مرتفعة
4	توجد من اللوائح ما يحد من تدخل كبار المساهمين في المعاملات غير الآمنة.	3.76	0.951	2	مرتفعة
	مستوى ممارسة المساهمين لآليات الحوكمة الداخلية للمصارف.	3.66	0.867	-----	مرتفعة
	3/ الملكية الإدارية للمصرف				
1	يمتلك الإداريون بالمصرف جزءا من أسهم المصرف.	3.27	1.266	3	وسط
2	يشعر التنفيذيون بملكيتهم للمصرف وليس كأنهم مجرد موظفين.	3.76	1.159	2	مرتفعة
3	يشعر العاملون بولاء عالٍ للمصرف الذي يعملون فيه.	4.20	0.917	1	مرتفعة
	مستوى ممارسة الملكية الإدارية للمصارف.	3.75	0.833	-----	مرتفعة
	4/ المراجعة الداخلية	4.31	0.678	2	مرتفعة جداً
1	تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمصرفكم باستقلالية تامة.	4.10	0.878	4	مرتفعة
2	تقوم إدارة المراجعة بمصرفكم بإجراء عمليات تقييم مستمرة لكل من إدارة المخاطر والالتزام ونوعية التقارير التي ترفع لمجلس الإدارة.	4.43	0.700	1	مرتفعة جداً
3	هنالك تفاعل فعال بين كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة والإدارة العليا.	4.25	0.956	3	مرتفعة جداً
4	توضع ملاحظات المراجع العام بمصرفكم قيد التنفيذ.				
	مستوى ممارسة الملكية الإدارية للمصارف.	4.27	0.623	----	مرتفعة جدا
	مستوى ممارسة محور الآليات الداخلية لحوكمة المصارف (4+3+2+1)	3.95	0.601		مرتفعة

	الآليات الخارجية لحـــوكـمـــة المـصـــارف				
	1/ الحماية القانونية				
1	تنظم الدول أنشطة المصارف من خلال مجموعة من القوانين التي تضمن الحماية القانونية لحقوق أصحاب المصلحة .	3.86	0.939	3	مرتفعة
2	يحصل المساهمون والدائنون في مصرفكم على مجموعة متنوعة من أشكال الحماية القانونية التي تختلف باختلاف بلدانهم.	3.92	1.074	4	مرتفعة
3	إجراءات الحماية القانونية معروفة وواضحة ولا يكتنفها الغموض.	4.16	0.834	1	مرتفعة
4	يحصل المساهمون والدائنون في مصرفكم على حقوقهم القانونية التي تضمن لهم التقاضي متى ما انتهكت حقوقهم.	3.98	1.029	2	مرتفعة
	مستوى ممارسة الحماية القانونية للمصارف.	3.96	0.876	----	مرتفعة
	2/ الإشراف والرقابة التنظيمية				
1	يمتلك البنك المركزي الآليات التي تمكنه من التحقق من كفاءة المصرف.	4.22	0.832	4	مرتفعة جداً
2	يقيّم البنك المركزي البنوك وفق معايير عادلة وموضوعية.	4.29	1.006	2	مرتفعة جداً
3	يتأكد البنك المركزي من القدرة الائتمانية للمصرف بصورة دورية.	4.31	0.836	1	مرتفعة جداً
4	يتابع البنك المركزي ضوابط التمويل وتطبيقها بالمصارف.	4.25	0.821	3	مرتفعة جداً
	مستوى ممارسة الإشراف والرقابة التنظيمية للمصارف	4.27	0.652	-----	مرتفعة جداً
	3/السوق ورغبات ذوي المصلحة				
1	تسهم آليات السوق في تحديد توجهات مصرفكم.	3.75	1.197	7	مرتفعة
2	يستطيع مجلس الإدارة توجيه المصرف حال التوافق مع غايات المصرف حتى لو تعارض ذلك مع الجهات الرقابية والتشريعية.	3.57	1.221	8	مرتفعة
3	يتمتع أصحاب المصالح بحق الاطلاع على المعلومات والقرارات كافة المتعلقة بهم.	3.86	1.040	6	مرتفعة
4	تحتوي لوائح ونظم مصرفكم على معايير محددة للثواب والعقاب.	4.04	0.894	1	مرتفعة
5	يتناسب الجزاء مع حجم المخالفة.	3.98	1.140	4	مرتفعة
6	تطبق في مصرفكم آليات للمساءلة على الجميع دون تمييز.	4.02	1.122	2	مرتفعة
7	تتم متابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية وإعداد تقارير بذلك للمجالس.	3.94	1.008	5	مرتفعة
8	توجد بمصرفكم معايير موضوعية لإصدار الأحكام بشأن المساءلة.	4.02	0.927	3	مرتفعة
	مستوى ممارسة الإشراف والرقابة التنظيمية للمصارف	3.91	0.737	----	مرتفعة
	مستوى تطبيق آليات الحوكمة الخارجية بالقطاع المصرفي (3+2+1)	4.04	0.662	-----	مرتفعة
	مستوى تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية	3.99	0.632	-	مرتفع

خلال ثلاثة أبعاد. والتي يبرزها الجدول رقم (4)

يبين الجدول (4) أنّ قيمة الوسط الحسابي العام لواقع تطبيق آليات الحوكمة الخارجية بالقطاع المصرفي بمنطقة القضارف بلغت قيمته (4.04) بانحراف معياري (0.662) وهي قيم تقع في الفئة الرابعة من المقياس في الجدول (2) التي تشير إلى درجة موافقة مرتفعة. وبالقدرذاته يشير الجدول إلى أنّ واقع تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية بالقطاع المصرفي في القطاع المصرفي بلغت قيمته (3.99) بانحراف معياري (0.632) وهي قيم تقع في الفئة الرابعة من المقياس في الجدول (2) والتي تشير إلى درجة موافقة مرتفعة من التطبيق لآليات الحوكمة بالقطاع المصرفي.

إجابة السؤال الثاني: حول واقع جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف المبحوثة بولاية القضارف.

حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات من خلال ثلاثة أبعاد.

يبين الجدول (5) أن قيمة الوسط الحسابي العام لمستوى جودة المعلومات المحاسبية لعينة الدراسة بلغت قيمته (4.20) بانحراف معياري (0.800) وهي قيم تقع في الفئة الرابعة من المقياس في الجدول (2) التي تشير إلى درجة موافقة مرتفعة من توافر جودة المعلومات المحاسبية وفقا لآراء عينة الدراسة.

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	المعلومات المحاسبية بمصرفكم تساعد في تحسين القدرة التنبؤية للمصرف .	4.14	0.775	3	مرتفعة
2	تساعد المعلومات المحاسبية بمصرفكم في دعم وفاعلية اتخاذ القرار .	4.12	0.952	4	مرتفعة
3	تساعد المعلومات المحاسبية بمصرفكم في تقييم القرارات التي تم اتخاذها مسبقاً .	3.80	1.184	8	مرتفعة
4	تقدم المعلومات المحاسبية بمصرفكم في الوقت المناسب.	4.04	1.095	6	مرتفعة
5	تتسم المعلومات المحاسبية بمصرفكم بالمصداقية والموثوقية .	4.16	1.027	2	مرتفعة
6	تتسم المعلومات المحاسبية بمصرفكم بالحيادية .	3.96	1.148	7	مرتفعة
7	طريقة استخراج المعلومات المحاسبية وتقديمها بمصرفكم تتسم بقدر من الموضوعية في طريقة إعداد المعلومة وقانونيتها .	4.10	0.964	5	مرتفعة
8	يوفر التقرير المالي بمصرفكم المعلومات المهمة كافة والقابلة للفهم.	4.18	0.974	1	مرتفعة
	مستوى جودة المعلومات المحاسبية	**4.20**	**0.800**		**مرتفع**

ثانيا: اختبار فرضية الأثر.

1. اختبار الفرضية التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) لتطبيق الحوكمة بالقطاع المصرفي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. ولإثبات هذه الفرضية استخدم نموذج الانحدار البسيط الذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل وتُمثله (الحوكمة بالقطاع المصرفي) والمتغير التابع ويمثله (جودة المعلومات المحاسبية) حيث يقيس معامل الانحدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بينما يقيس معامل الارتباط علاقة المتغير المستقل مع المتغير التابع، حيث يتم تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية، (القحطاني،2015):

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \varepsilon$$

حيث إن:

y المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية

x المتغير المستقل: حوكمة المصارف

ε الخطأ

حيث كانت نتيجة تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول رقم (6).

من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط كانت نتائج اختبار الفرض الرئيس الأول كما يلي:

- من جدول (6) لتحليل التباين يتضح أنّ قيمة F = 12.877؛ درجات الحرية = (1،49)؛ مستوى الدلالة الكلية = 0.001 وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط.
- بلغت قيمة معامل التحديد R Square = 0.208
- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R Adjusted =0.192 بمعنى أنّ المتغير المستقل حوكمة المصارف يفسر 19% من التغير في المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة الثابت 1.613
- بلغت قيمة تقدير معامل حوكمة المصارف (أثر حوكمة المصارف) 0.969
- بلغت قيمة مستوى الدلالة لمعامل الانحدار 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05
- يتضح مما سبق، أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحور حوكمة المصارف على محور جودة المعلومات المحاسبية.
- مما يعني قبول الفرض القائل بأنّه يوجد تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) لحوكمة المصارف على محور جودة المعلومات المحاسبية وفقا لآراء عينة الدراسة.

جدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية.

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	التفسير
الثابت	1.613	0.727		2.218	0.031	
حوكمة المصارف	0.647	0.180	0.456	3.588	0.001	معنوي
قيمة F = 12.877؛ درجات الحرية = (1،49)؛ مستوى المعنوية الكلية = 0.001 معامل التحديد R2= 0.208، معامل التحديد المعدل R2 Adjusted =0.192						النموذج معنوي

2. ولاختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بدراسة بعدي محور حوكمة المصارف على محور جودة المعلومات المحاسبية سوف يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر بعد آليات الحوكمة الداخلية وبعد آليات الحوكمة الخارجية (كأبعاد لمحور حوكمة المصارف بوصفه متغيرًا مستقلًا على المتغير التابع (المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية).

حيث يتم اختبار الفرضية الفرعية من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الذي يستخدم عند دراسة العلاقة بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة، بغرض التنبؤ بالقيم المتوسطة للمتغير التابع بمعلومية المتغيرات المستقلة (إسماعيل، 2016،17)، حيث يتم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد الآتية، (Ayan & Garcia, 2008, 178):

$$Y=\beta_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\epsilon$$

حيث إنّ:

Y جودة المعلومات المحاسبية

X_1 آليات الحوكمة الداخلية

X_2 آليات الحوكمة الخارجية

ϵ الخطأ

يتضح من الجدول (7):

- بلغت قيمة F مستوى الدلالة (7.87) بقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار ككل.
- بلغ معامل ارتباط بيرسون "0.497" بين المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة الداخلية، آليات الحوكمة الخارجية) والمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية).
- بلغت قيمة معامل التفسير للنموذج 0.247 أي إنّ المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 21% من التغير في المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية).
- بلغت قيمة مستوى الدلالة لبعد آليات الحوكمة الداخلية (0.946) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني رفض الفرض الفرعي الأول القائل بوجود تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) لبعد آليات الحوكمة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة مستوى الدلالة لبعد آليات الحوكمة الخارجية (0.03) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني قبول الفرض الفرعي الثاني القائل بوجود تأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) لبعد آليات الحوكمة الخارجية على جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (7) للانحدار المتعدد لدراسة معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	التفسير
الثابت	1.792	0.713		2.513	0.015	
آليات الحوكمة الداخلية	-0.015	0.214	-0.011	0.068-	0.946	غير معنوي
آليات الحوكمة الخارجية	0.609	0.195	0.504	3.129	0.003	معنوي
قيمة F = 7.87 درجات الحرية = (2.48) مستوى المعنوية الكلية = 0.001 معامل الارتباط R=0.497 معامل التحديد R^2= 0.247 معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted =0.216						النموذج معنوي

ثالثاً: اختبار فرضيات الفروق

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05= α) لمتغيرات (آليات الحوكمة الداخلية، آليات الحوكمة الخارجية، جودة المعلومات المحاسبية) ترجع لاختلاف الخصائص الشخصية والوظيفية؟ (دورية انعقاد المجلس، الفرع، صفة المصرف) ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيم الفرضية إلى ثلاث فرضيات، حيث يتم مناقشة الفرضيات كالآتي:

1. اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً لمتغير صفة المصرف حيث تنص الفرضية على " وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة عند تصنيفهم وفقًا لصفة المصرف في كل من جودة المعلومات المحاسبية، آليات الحوكمة الداخلية، آليات الحوكمة الخارجية وتطبيق الحوكمة ككل " ولاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) حيث يُبرزها الجدول (8).

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

جدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في متغيرات الدراسة (حوكمة المصارف، الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة، جودة المعلومات المحاسبية) وفقا لصفة المصرف

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية "ف"	النتيجة
آليات الحوكمة الداخلية	بين المجموعات	0.684	0.324	0.893	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	17.418	0.363	0.416	
	المجموع	18.066			
آليات الحوكمة الخارجية	بين المجموعات	1.167	0.583	1.349	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	20.758	0.432	0.269	
	المجموع	21.925			
تطبيق الحوكمة	بين المجموعات	0.947	0.473	1.519	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	14.958	0.321	0.229	
	المجموع	15.905			
جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.572	0.286	0.436	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	31.467	0.656	0.649	
	المجموع	32.039			

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في متغيرات الدراسة (حوكمة المصارف، الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة، جودة المعلومات المحاسبية) وفقا للفرع

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية "ف"	النتيجة
آليات الحوكمة الداخلية	بين المجموعات	0.912	0.152	0.390	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	17.155	0.390	0.882	
	المجموع	18.066			
آليات الحوكمة الخارجية	بين المجموعات	0.273	0.046	0.093	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	21.652	0.492	0.997	
	المجموع	21.925			
تطبيق الحوكمة	بين المجموعات	0.350	0.058	0.165	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	15.555	0.354	0.985	
	المجموع	15.905			
جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	5.133	0.856	1.399	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	26.906	0.611	0.236	
	المجموع	32.039			

يبين الجدول (8) نتائج الاختبار لمعرفة فروق متغيرات الدراسة وفقًا لصفة المصرف (عام، مشترك، حكومي) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.416 – 0.269 – 0.229 – 0.649) على التوالي وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة، عليه لا يوجد اختلاف في تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والحوكمة بآلياتها الداخلية والخارجية وجودة المعلومات المحاسبية يمكن إرجاعه لاختلاف صفة المصرف (حكومي، مشترك، خاص).

وفقا لتقسيمات الفروع (الزراعي السوداني، الخرطوم، مصرف المزارع التجاري، بنك أمدرمان الوطني، الادخار، العقاري، العمال) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.882 – 0.997 – 0.985 – 0.236) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة، وعليه لا يوجد اختلاف في تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والحوكمة بآلياتها الداخلية والخارجية وجودة المعلومات المحاسبية يمكن إرجاعه لاختلاف الفرع أو مسمى البنك.

2. اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقًا لمتغير الفرع حيث تنص الفرضية على " وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة عند تصنيفهم وفقًا للفرع في كل من جودة المعلومات المحاسبية، وآليات الحوكمة الداخلية، وآليات الحوكمة الخارجية وتطبيق الحوكمة ككل "ولاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) حيث يُبرزها الجدول (9).

3. اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً لمتغير الفرع حيث تنص الفرضية على " وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة عند تصنيفهم وفقًا لانتظام دورية انعقاد المجلس في كل من جودة المعلومات المحاسبية، وآليات الحوكمة الداخلية، وآليات الحوكمة الخارجية وتطبيق الحوكمة ككل "ولاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) حيث يُبرزها الجدول (10).

يبين الجدول (9) نتائج الاختبار لمعرفة فروق متغيرات الدراسة

جدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في متغيرات الدراسة (حوكمة المصارف، الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة، جودة المعلومات المحاسبية) وفقًا لانتظام دورية انعقاد المجلس

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية "ف"	النتيجة
آليات الحوكمة الداخلية	بين المجموعات	1.679	0.839	2.459	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	16.388	0.341	0.096	
	المجموع	18.066			
آليات الحوكمة الخارجية	بين المجموعات	2.003	1.001	2.413	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	19.922	0.415	0.100	
	المجموع	21.925			
تطبيق الحوكمة	بين المجموعات	1.908	0.954	3.271	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	13.997	0.292	0.047	
	المجموع	15.905			
جودة المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.201	0.101	0.152	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	31.838	0.663	0.860	
	المجموع	32.039			

يبين الجدول (10) نتائج الاختبار لفروق متغيرات الدراسة وفقا لانتظام دورية انعقاد المجلس (منتظم، لحد ما، غير منتظم) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.096 – 0.100 – 0.860) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، ومستوى جودة المعلومات المحاسبية في المصارف المبحوثة. وعليه لا يوجد اختلاف في تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات المحاسبية يمكن إرجاعه لاختلاف انتظام انعقاد دورات مجلس الإدارة.

غير أن الجدول (10) يُبرز أنّ هنالك فروقًا ذات دلالة إحصائية في تطبيق حوكمة المصارف يمكن إرجاعها لدورية انعقاد مجلس الإدارة حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.047) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)؛ مما يعني وجود فروقات في تطبيق الحوكمة يمكن إرجاعها لاختلاف انتظام انعقاد دورات مجلس الإدارة لصالح الانعقاد المنتظم لاجتماعات المجلس.

المحور الرابع

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

أولا: النتائج ومناقشتها

الاستنتاجات ومناقشتها: في ضوء النتائج خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

1. أبرزت نتائج الدراسة أنّ تطبيق الحوكمة بالقطاع المصرفي يتم بدرجة مرتفعة بالمصارف المبحوثة بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.632) وبذلك فإنّ نتيجة الدراسة الحالية تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Hasan, 2011) التي أشارت إلى مستوى تطبيق متوسط لآليات الحوكمة، ومن ذلك فإنّ مستويات التطبيق يمكن إرجاعها إلى أسباب عديدة قد تخلقها ظروف داخلية وخارجية تخلق نوع من التمايز في مستويات التطبيق.

2. أبرزت نتائج الدراسة أنّ تطبيق آليات الحوكمة الداخلية بالمصارف المبحوثة يتم بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.610)،حيث تعتبر هذه النتيجة من النتائج التي قاستها الدراسة دون مثيلاتها .

3. أبرزت نتائج الدراسة أنّ تطبيق آليات الحوكمة الخارجية بالمصارف المبحوثة يتم بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.662)،حيث تعتبر هذه النتيجة من النتائج التي قاستها الدراسة دون مثيلاتها .

4. أبرزت نتائج الدراسة أنّ المصارف المبحوثة تتمتع بمستوى مرتفع من جودة معلوماتها المحاسبية بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.800). وبذلك تختلف نتيجة الدراسة مع دراسة (شهيد والعيسى،2018) التي أشارت إلى انخفاض جودة المعلومات في سوق الأوراق المالية السوري من وجهة نظر المبحوثين، بنسبة جودة بلغت 42%.

5. أبرزت النتائج أنّ تطبيق آليات الحوكمة الخارجية يتم بشكل أكبر من تطبيق آليات الحوكمة الداخلية وهنا، تتفرد الدراسة بهذه النتيجة التي قاست من خلالها مستوى التمايز في تطبيق كل من الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة.

6. أبرزت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق حوكمة المصارف على

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

جودة المعلومات المحاسبية وأنّ 19% من التغيير في مستوى جودة المعلومات يمكن إرجاعه إلى تطبيق آليات الحوكمة. وهي بذلك تتفق مع دراسات كل من (Klai 2011 وhasan.2011 واليزد 2013 وآخرون Onuorah et al. 2016 والحربي (2021) وشهيد والعيسى (2018) عقاري وأبو سليمه (2013) حول وجود أثر لتطبيق الحوكمة على مستوى جودة المعلومات والتقارير المحاسبية.

7. أبرزت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق آليات الحوكمة الخارجية للمصارف على جودة المعلومات المحاسبية، وهي ما لم يثبت للباحثين قياسه في الدراسات التي تناولت موضوعات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية انطلاقا من التميز بين الآليات الداخلية والخارجية.

8. أبرزت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لتطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمصارف على جودة المعلومات المحاسبية.

9. أبرزت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في انعقاد مجالس الإدارة حيث يظهر الانعقاد المنتظم تطبيقًا فعالًا لآليات الحوكمة. وهي ما لم يثبت للباحثين قياسه في الدراسات التي تناولت موضوعات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية انطلاقا من التمييز بين الآليات الداخلية والخارجية.

10. أبرزت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في مستويات جودة المعلومات المحاسبية يمكن إرجاعها للفرع أو صفة المصرف أو انتظام دورية انعقاد المجلس.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات فإنّ الدراسة توصي بالآتي

1. العمل على تعزيز ممارسة تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية من خلال التقييم والتحسين المستمر لواقع الممارسة لآليات الحوكمة.

2. الاهتمام بتطبيق آليات الحوكمة بوصفها أحد المداخل المهمة لتحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية، مع التركيز على الآليات الخارجية كونها الأكثر تأثيرا في إحداث التأثير على جودة المعلومات المحاسبية.

3. الحرص على انتظام اجتماعات مجلس الإدارة كونها مهمة في تعزيز تطبيق الحوكمة المصرفية.

إعلان عدم تضارب المصالح

يعلن الباحثان ويتعهدا أنّه لا يوجد أي تضارب للمصالح مع أي شخص أو مؤسسة. وإنّ هذا البحث لم يسبق نشره بأية طريقة سواء أكانت مكتوبة، أم مقروءة، أم منشورة، أم مرئية أم مسموعة.

إعلان الدعم المادي

هذا البحث مدعوم من الباحثيْن ولم يحصلا على أي دعم من أي جهة

مساهمة الباحثين

د. محمد الأمين: إدارة المشروع البحثي ووضع خطة البحث وقراءة النسخة النهائية الإخراج.

ميمونة أحمد: إعداد المسودة، توزيع أداة الدراسة، ترميز وتحليل البيانات

المراجع العربية

أبو عمرية، فايز.، جرادات، ناصر. وشديد، محمد. (2020). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جودة التقارير الإدارية في المجالس البلدية الفلسطينية. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 23(1)، 139-152.

أبو نازل، عبد الفتاح ماهر أنس. (2017). العوامل المرتبطة بتطبيق معايير الحوكمة في المنظمات الحكومية والأهلية التنموية. مجلة عالم التربية، 6(59)،191 – 204.

أحمد، سامية حسن الطاهر. (2010). أثر تطبيق حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة (رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

إسماعيل، محمد عبدالرحمن. (2016). تحليل الانحدار الخطي . معهد الإدارة العامة.

إسماعيل خليل ونعوم، الريان. (2012). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية التطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (30)، 281 - 308.

البديري، حسين. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم

المالية على قرارات مستخدميها: دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية. مجلة القرى للعلوم الإدارية، 14(1)، 355 - 385.

البشير، الفاتح بشير. (2020). قياس فاعلية الدور الحكومي للمراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، 24(3)، 1 - 45. https:// dx.doi.org/10.21608/atasu.2020.113340

التهامي، عبد المنعم أحمد والقرشي، عبد الله علي أحمد. (2010). تأثيرات آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (3)، 161 - 186.

الجعارات، خالد جمال. (2012). وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية دراسة نظرية تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (30)، 188 - 219 . https://www.iasj.net/iasj/download/43d828a7b-8f5e331

الحربي، الآء واصل. (2021). أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق المال السعودي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 21(3)، 225- 235. https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/ IUGJEB/article/view/9378

الحيالي، وليد ناجي، وآل غزوي، حسين عبد الجليل. (2015). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (ط1). مركز الكتاب الأكاديمي.

الخضيري، محمد حسن أحمد. (2005). حوكمة الشركات. مجموعة النيل العربية.

الرحيلي، عوض. (2015). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 22(1)، 179 – 218.

الزغبي، عفت عبد الله. (2016). قياس رضا المنتفعين كمؤشر لفعالية حوكمة المنظمات العامة الخدمية. مجلة المدير العربي، (214)، 2 - 25.

السيد، داليا عباس. (2015). تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير القطاعية مع دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، 19(3)، 109 - 149.

الطويل، عصام محمد، نشوان، إسكندر محمود وشحادة، محمد ماهر. (2018). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات الخدمية الفلسطينية. مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 20(خاص)، 639- 676.

العابدي، دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية (رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير – بسكرة).

القاضي، زياد عبد الكريم، محمد خليل أبوزلطة. (2010). تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

القحطاني، سعد بن سعيد. (2015) المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداما في الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية باستخدام spss. معهد الإدارة العامة .الرياض.

الكبيسي، عامر. (2005). الفساد والعولمة. المكتب الجامعي الحديث.

اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2014). المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012. صندوق النقد العربي .https://www.bis.org/publ/bcbs230_ar.pdf.

اليزد، علي عبد الغني، يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية. مجلة التقني، 26(4)، 96- 110.

أمجد، حسن عبد الرحمن محمد. (2012). أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2(45)،601 - 717.

بن حسين، سليمة. (2015). الحوكمة دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 6(1)، 180 - 221.

جمام ،محمود، أميرة دباش. (2016). تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة- الجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (47) 81 - 104. https://www.iasj.net/iasj/download/40e917f3f72ec6dc

حسن، شادية ربيع زكي، (2017)، آليات الحوكمة كمدخل لتحقيق جمعيات تنمية المجتمع المحلي لأهدافها. مجلة الخدمة

الاجتماعية، 3(57)، 217 - 322.

حماد، طارق عبدالعال. (2004). موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية - الجزء الأول، الدار الجامعية.

خضر، أحمد إبراهيم. (2013). إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة وحتى الخاتمة. كلية التربية، جامعة الأزهر بالقاهرة.

خليل، عطا الله رداد. (2009). الحوكمة المؤسسية مداخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة الخاصة.

راضي، محمد سامي. (2011). موسوعة المراجعة المتقدمة. دار التعليم الجامعي.

رضوان، محمود عبد الفتاح. (2012). إدارة الجودة الشاملة فكر وفلسفة قبل أن يكون تطبيق TQM (ط1). المجموعة العربية للتدريب والنشر والتوزيع.

شهيد، رزان حسين والعيسى، ضحى محمد. (2018). أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والسوق المالية السورية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 2(42)، 265 - 277.

صادق، محسن طه. (2010). دور القياس والاقتصاد المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية). https:// search.emarefa.net/detail/BIM-342305

صالح، رضا إبراهيم. (2009). دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية. مجلة البحوث التجارية، 31، 2 – 46.

عابي، خليدة. (2016). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية دراسة حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة).

عبد الرحمن، محمد كمال الدين. (2012). أثر دور مستخدمي القوائم المالية في تطوير معايير المحاسبة المصرية بغرض تحسين عملية إنتاج المعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية ". مجلة الشروق للعلوم التجارية، 6، 199 - 265. https://doi. org/10.21608/sjcs.2012.224259

عبد الرزاق، حبار. (2011). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال أفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، (7)، 75 - 98.

عبد الله، خالد أمين. (2005). علم تدقيق الحسابات. دار وائل للنشر.

عبدالله ، إيهاب مكي محمد ، أبوبكر محمد حمد فقير. (2022). دور حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، (24)، 2 - 24 .

عرفه، نصر طه ومليجي، مجدي. (2014). مدخل إجرائي لتطوير آلية عمل لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية – دراسة ميدانية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية بكلية التجارة، 51 (1)، 1 - 44.

عقاري، مصطفى وأبو سليمه، حكيمة. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 6(9)، 40 - 52.

علاوي، الخضر. (2012). معايير المحاسبة الدولية. دار النشر للتعليم والمعلومات.

عويس، خالد عدنان. (2011). مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الأردنية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 25(1)، 207 – 237.

عيسى، فؤاد محمد. (2013). دور الحوكمة واختبارات الضغط في أداء القطاع المصرفي في مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (1)، 297 - 379.

غادر، محمد ياسين. (2012، كانون الأول، 17-15). محددات الحوكمة ومعاييرها، (ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة) جامعة الجنان، كلية إدارة الأعمال.

كحيلي، عائشة. (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي).

محمد، عبد الوهاب موسى الجعلي، وهلال يوسف صالح. (2010). أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

نبيل، حمادي. (2011). أثر الآليات الداخلية للحوكمة على جودة المراجعة المالية في الجزائر دراسة ميدانية. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 5(10)، 139- 153.

نسمان، إبراهيم إسحق (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،

غزة).

نصر الله، هناء عبد الله. (2014). معوقات تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف السودانية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القضارف).

نصر، محمد. (2016). الإشكاليات الدولية لمواجهة أزمات النظام المالي الدولي دراسة تطبيقية على التدابير الدولية (ط1). مركز الدراسات العربية.

نوري، إسراء. (2013). مقومات تطبيق قواعد حوكمة الشركات في شركة المساهمة العامة السودانية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القضارف).

هاشم. أماني السيد حسن. (2009). إطار مقترح لمراجعة تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك المصرية بهدف الارتقاء بمستويات الحوكمة بها. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، 48(73)، 265 - 346.

هلالي ،فوزية وعمران خديجة. (2016). جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت بالحساسنة ووحدة الأكياس بعين الحجر (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مولاي طاهر، الجزائر) https:// buseg.univ-saida.dz/doc_num.php?explnum_id=216

ياسمينة، عمامرة ، زرفاوي عبدالكريم. (2018). أثر الإفصاح وفق المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، 4(127)، 307 – 327. https://www. asjp.cerist.dz/en/downArticle/442/2/2/80949

يوسف، محمد حسن. (2007). محددات الحوكمة ومعاييرها. دار الكتاب للنشر.

English References

Al-Sufy, F., Almbaideen, H., Al_abbadi, H. & Makhlouf, M. H. (2013). Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market-Jordan. International Journal of Humanities and Social Science, 3(5). www.ijhssnet.com

Basel Committee on Banking Supervision. (1999). Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations.

Byard, D., Li, Y., & Weintrop, J. (2006). Corporate governance and the quality of financial analysts' information. Journal of Accounting and Public Policy, 25(5), 609–625. https://doi.org/10.1016/J.JACCPUBPOL.2006.07.003.

Cadbury, A. (1992). The Financial of Aspects Corporate Governance. Londre Burgess Science Press.

Carlson, J., & O'Cass, A. (2010). Exploring the relationships between e-service quality, satisfaction, attitudes and behaviours in content-driven e-service web sites. Journal of Services Marketing, 24(2), 112–127. https://doi.org/10.1108/08876041011031091

Gigler, F. B., & Hemmer, T. (2004). On the Value of Transparency in Agencies with Renegotiation. Journal of Accounting Research, 42(5), 871–893. https://doi.org/10.1111/J.1475-679X.2004.00159.X

Hassan, S. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Study of Nigerian Money Deposit Banks. International Journal of Research in computer Application & Management, 1(6), 12-19. http://www.sciepub.com/reference/356690

Jokung-Nguena, O., Arregle, J.-L., De, R. Y., & Ulaga, W. (2001). Introduction au management de la valeur. XV + 253 p. https://hal.science/hal-02298012

klai, nesrine, & omri, abdelwahed. (2010). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of The Tunisian Firms. International Business Research, 4(1), p158. https://doi.org/10.5539/IBR.V4N1P158

Michaïlesco, C. (2009). Qualité de l'information comptable. 1023–1033. https://shs.hal.science/

halshs-00540571

Oboidat, A.M. (2007). Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence From Jordan. International Management Review, 3(2), 26-32.

Onuorah, Anastasia & Chi-Chi, Oghenefegha & Imene, Friday & Akhunjonov, Umidjon & Obrenovic, Bojan. (2016). Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company. 7-16.

Ramiz, U.R. and Mangla, I. (2010). Corporate Governance and Performance of Financial Institutions in Pakistan: A Comparison between Conventional and Islamic Banks in Pakistan. The Pakistan Development Review, 49(4), 461-475.

Rodríguez Ayán, M. N., & Coello García, M. T. (2008). Prediction of university students' academic achievement by linear and logistic models. The Spanish journal of psychology, 11(1), 275–288. https://doi.org/10.1017/s1138741600004315

Wang, Q. (2009). The Corporate Governance and the Distorted Accounting Information. Asian Social Science, 4(7), p69. https://doi.org/10.5539/ASS.V4N7P69

Yan, Y., & Child, J. (2004). Investors' resource commitments and information reporting systems: control in international joint ventures. Journal of Business Research, 57(4), 361–371. https://doi.org/10.1016/S0148-2963(02)00409-5

سيرة ذاتية مختصرة للباحثين

محمد الأمين أحمد الماحي

أستاذ مساعد معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، دكتوراه من جامعة الزعيم الأزهري بالسودان، بكالوريوس وماجستير من جامعة القضارف، مهتم بالجودة والتطوير الإداري له أوراق منشورة في مجال الجودة والتحسين المستمر، الهياكل التنظيمية، إثراء الوظائف والفاعلية التنظيمية، الإبداع والتمكين، التفويض الإداري له مؤلفات كتب منها التنظيم الإداري مفاهيم وتطبيقات.

ميمونة عمر محمد أحمد

بكالوريوس محاسبة جامعة القضارف ماجستير محاسبة جامعة القضارف محاضر بكلية القضارف التقنية.